الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التربية الوطنية

المنشور الإطار للدخول المدرسي

2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التربية الوطنية

رئيس الديوان

الرقم: 1285/ و.ت.و/ ر.د

السيدات والسادة مديرو التربية

2022 جويلية 19

الموضوع: المنشور الإطار للدخول المدرسي 2022-2023.

يأتي الدخول المدرسي 2022-2023في سياق وطني تميّزه العودة التدريجية إلى الوضع العادي بعد ما يربو من سنتين دراسيتين كان التمدرس فيها استثنائيا جراء انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، وتطبيق الترتيبات الوقائية والاحترازية لمنع انتشاره، لمواصلة ضمان الخدمة في المرفق العمومي للتربية الوطنية، مع التطبيق الصارم لبروتوكول صحي للمحافظة على صحة التلاميذ والمستخدمين وسلامتهم.

إن ما يميّز الدخول المدرسي 2022-2023 المستجدات التحسينية التي سيشهدها قطاع التربية الوطنية، والتي تدخل في إطار تجسيد التزامات السيد رئيس الجمهورية، والمسجلة في برنامج عمل الحكومة، ومنها على الخصوص:

- توسيع استعمال اللوحة الرقمية في المدارس الابتدائية كإجراء من بين إجراءات أخرى لتخفيف ثقل المحفظة المدرسية؛
- إدماج مشرفي التربية في المدارس الابتدائية؛
- استحداث شعبة فنون في التعليم الثانوي العام والتكنولوجي ابتداء من السنة الدراسية 2022-2023.

وتدخل هذه التجديدات التحسينية في سيرورة تجويد أداء المدرسة الجزائرية في الجوانب المتعلقة بالتعلمات والتقويم البيداغوجي والوسائل التعليمية، في كافة المراحل التعليمية، وفي الجوانب المتعلقة بتكوين المكونين والرفع من مستوى أدائهم المهني، وفي الجوانب المتعلقة بتسيير الموارد البشرية والمالية والمادية، ضمن مقاربة عقلنة النفقات وترشيدها واستغلال أمثل للموارد، في المسعى الرامي إلى تحسين مؤشرات النوعية في أبعادها البيداغوجية والتسييرية والاستثمارية.

وبهذا الصدد، يتعيّن العمل على توفير الظروف الجيدة والملائمة لضمان دخول مدرسي ناجح على جميع الأصعدة، وهذا لن يتأتى إلا بالتحضير الجيد لكل العمليات المرتبطة به، من أجل تجسيد أهداف قطاع التربية الوطنية المتعلقة بما يأتي:

- تحقيق مدرسة ذات نوعية تضمن تكافؤ الفرص لجميع الأطفال والإنصاف بينهم للاستفادة من تعليم ذي نوعية، وجيه، فعال وجامع؛
- تطوير منظومة مدرسية لا تقتصر على ضمان التمدرس فحسب، بل تمنح لكل تلميذ نفس فرص النجاح، ومواصلة دراسته لضمان مكانه في الحياة الاجتماعية والمهنية.

في هذا الإطار، يشرفني أن أوافيكم بهذا المنشور الذي يذكّر بإطار العمل لتحضير الدخول المدرسي 2022-2023، في أبعاده التنظيمية والبيداغوجية والمادية والبشرية، في انسجام بين كل المتدخلين، كل من موقع مسؤوليته ومهامه، وتوفير الشروط اللازمة لاستقبال التلاميذ في التاريخ المحدد للدخول المدرسي.

وعليه، يتناول إطار العمل الجوانب الآتية:

1. الجانب المرتبط بالتنظيم المدرسي وتحسين ظروف التمدرس؛
2. الجانب المرتبط بالبيداغوجيا؛
3. الجانب المرتبط بعمليات دعم التمدرس؛
4. الجانب المرتبط بالتكوين وتسيير الموارد البشرية؛
5. الجانب المرتبط بالهياكل والتجهيزات المدرسية؛
6. الجانب المرتبط بالتسيير المالي والمادي للمؤسسات المدرسية؛
7. الجانب المرتبط بالنظام المعلوماتي.

أولا: في الجانب المرتبط بالتنظيم المدرسي وتحسين ظروف التمدرس:

يتعيّن على السيدات والسادة مديري التربية تكثيف التنسيق بين رؤساء المصالح ومديري مؤسسات التربية والتعليم والمفتشين ومع الأطراف الشريكة التي لها صلة مباشرة بالدخول المدرسي، لتخطيط وتنفيذ العمليات ذات الصلة، قصد التحضير الجيد لانطلاق السنة الدراسية **2022-2023** في أحسن الظروف، من خلال ما يأتي:

1.1. العمل على تحقيق التمدرس الإجباري للأطفال الذين بلغوا السن القانونية للتمدرس أي ست **(6)** سنوات كاملة. بالنسبة للسنة الدراسية **2023/2022**، وتعني الأطفال المولودين ما بين أول جانفي و**31** ديسمبر **2016**، وفق الترتيبات الواردة في المنشور رقم **462** المؤرخ في **28** مارس **2022**.

2.1. ضمان الحق في التمدرس الإجباري إلى غاية ست عشرة **(16)** سنة كاملة وثمان عشرة (18) سنة كاملة بالنسبة للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، طبقا للأحكام القانونية السارية المفعول.

وعليه، يمنع منعا باتا إقصاء أي تلميذ لم يبلغ سن ست عشرة **(16)** سنة كاملة وثمان عشرة (18) سنة كاملة بالنسبة للتلميذ ذي الاحتياجات الخاصة عند تاريخ الدخول المدرسي **2022-2023**.

3.1. العمل على إجبار الأولياء الذين تخلّى أبناؤهم عن الدراسة ولم يبلغوا سن ست عشرة **(16)** سنة كاملة وثمان عشرة (18) سنة بالنسبة للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة عند تاريخ الدخول المدرسي **2023/2022**، لإعادة أبنائهم إلى مقاعد الدراسة، تطبيقا لأحكام المادة **12** من القانون رقم **08-04** المؤرخ في **23**جانفي**2008** والمتضمّن القانون التوجيهي للتربية الوطنية.

4.1. استكمال تحضير الدخول المدرسي **2022-2023** بضبط وضعية شهر جويلية **2022.** وبهذا الصدد، يتعيّن القيام بما يلي:

1.4.1. ضبط تعداد التلاميذ المتوقع حسب كل مستوى وكل مرحلة تعليمية ولكل شعبة بالنسبة لمرحلة التعليم الثانوي العام والتكنولوجي، وكل مؤسسة تعليمية، بناء على نتائج أعمال مجالس الأساتذة ومجالس الأقسام ومجالس القبول والتوجيه، باعتبارها عملية محورية في إعداد ملف الدخول المدرسي.

2.4.1. تشكيل الأفواج التربوية، بمراعاة المقاييس التربوية المعتمدة وهياكل الاستقبال المتوفرة وتلك المتوقّع استلامها.

3.4.1. العمل على تقليص اللجوء إلى نظام الدوامين في التعليم الابتدائي، قدر الإمكان، لاسيما بالنسبة للسنتين الأولى والثانية ابتدائي.

4.4.1. العمل على توسيع فتح أقسام التربية التحضيرية من منطلق ضمان تكافؤ الفرص ومبدأ المساواة بين مختلف المناطق الجغرافية.

5.4.1. العمل على توسيع الأقسام **متعددة المستويات** في المدارس الابتدائية التي بها تعداد إجمالي أقل أو يساوي خمسين **(50)** تلميذا.

6.4.1. العمل على توسيع فتح أقسام التعليم المكيّف لفائدة التلاميذ الذين يعانون من صعوبات التعلم أو تأخر دراسي،طبقا للمنشور رقم **202** المؤرخ في **8** جويلية **2010** المتعلق بإعادة تنظيم التعليم المكيّف.

7.4.1. العمل على توسيع فتح أقسام لفائدة التلاميذ المكثين في المستشفيات لمدة طويلة.

8.4.1. ضبط توزيع التأطير البيداغوجي والإداري بطريقة عقلانية وعادلة على كافة المؤسسات التعليمية، وفق المقاييس المعتمدة، لضمان التغطية الشاملة في جميع المواد التعليمية ولكل المستويات، مع الحرص على تغطية الحاجيات من خلال استغلال المناصب الشاغرة، لاسيما في المناطق البعيدة والمعزولة.

9.4.1- الحرص على تسجيل التلاميذ العائدين الى أرض الوطن مع ضمان كل التسهيلات لإعادة إدماجهم في المسار المدرسي الوطني.

10.4.1. ضبط التنظيمات التربوية (الخرائط التربوية) وتدقيقها، ويتم ذلك بإشراك مديري المؤسسات التعليمية والمفتشين المعنيين، وتبليغها لهم خلال شهر جويلية **2022**ليتسنى للمؤسسات تجسيدها قبل الخروج إلى العطلة وتفادي إجراء تعديلات متكررة عليها.

5.1. إلزام مديري المؤسسات التعليمية بإعداد النظام الداخلي لمؤسسة التربية والتعليم والمصادقة عليه، طبقا لأحكام المادة 14 من القرار 66 المؤرخ في 12 جويلية 2018 الذي يحدد التوجيهات العامة لإعداد النظام الداخلي لمؤسسة التربية والتعليم.

6.1. إلزام مديري المؤسسات التعليمية على احترام الترتيبات الإضافية المتعلقة بتسيير تمدرس التلاميذ في النظام المعلوماتي لقطاع التربية الوطنية، المضمنة في المنشور رقم 376 المؤرخ في 15 مارس 2022.

7.1. ضمان تطبيق أحكام المادة **8** من المرسوم التنفيذي رقم **18-03** المؤرخ في **15** جانفي **2018** الذي يحدّد الأحكام المطبقة على المطاعم المدرسية من خلال إعداد النظام الداخلي للمطعم المدرسي.

8.1. الحرص على تطبيق المقرر الوزاري المشترك المؤرخ في **7** أكتوبر سنة **2020** الذي يحدد نموذج عقد التمدرس الذي يربط مؤسسات التربية والتعليم الخاصة وأولياء التلاميذ، بالتنسيق مع مصالح مديرية التجارة.

ثانيا: في الجانب المرتبط بالبيداغوجيا:

يشكّل الجانب البيداغوجي أهم جانب في التحضير للدخول المدرسي لارتباطه بالتناول المنتظم للمناهج التعليمية وبالمقاربة البيداغوجية المعتمدة التي تساهم في تحقيق الغايات المنشودة. كما يرتبط بتحسين نوعية العمل والممارسات البيداغوجية في القسم. لذلك، يتعيّن على السيدات والسادة مديري التربية السهر على ما يلي:

1.2. في مجال المناهج والبرامج والوسائل التعليمية:

1.1.2. ضمان تزويد مؤسسات التربية والتعليم بكل الوثائق البيداغوجية في طبعتها الورقية أو الرقمية، مع ضمان توزيعها على الأساتذة.

2.1.2. اعتماد المخططات والتدرجات السنوية للتعلمات بعنوان السنة الدراسية **2022-2023**، والتي ستوزع لاحقا على كل مؤسسات التربية والتعليم، مع الحرص على متابعة تنفيذها، وضمان مرافقة المفتشين لأساتذة المراحل التعليمية الثلاث.

3.1.2. تنظيم لقاء لفائدة مفتشي التعليم الابتدائي في الدخول المدرسي لتسطير برنامج أيام تحسيسية لأساتذة التعليم الابتدائي حول إعداد جداول استعمال الزمن الأسبوعي واحترامه ووضعه في متناول التلاميذ.

4.1.2. وضع الدليل المنهجي لممارسة الأعمال الموجهة، في متناول مديري المتوسطات وأساتذة المواد المعنية في مرحلة التعليم المتوسط.

5.1.2. ضرورة ضمان تقديم حصص الأعمال الموجهة والأعمال التطبيقية في المواد المعنية، مع ضرورة توفير التجهيزات والوسائل اللازمة، مع إمكانية استعمال بدائل بيداغوجية مثل المحاكاة والنمذجة، عند الاقتضاء.

6.1.2. توسيع تدريس اللغة الأمازيغية في الولايات التي لا تدرّس بها هذه المادة، والعمل على فتح أقسام جديدة في الولايات التي تُدرس بها استجابة للطلب الاجتماعي.

7.1.2. تعزيز تدريس مادة المعلوماتية بتوفير التأطير المتخصص والتجهيز الضروري في مرحلتي التعليم المتوسط والتعليم الثانوي.

8.1.2. ضمان تدريس التربية التشكيلية والتربية الموسيقية، في المراحل التعليمية الثلاث، والسهر على توفير التأطير المتخصص لهما في المتوسطات والثانويات، مع العمل على استكشاف المواهب الفنية وتنميتها.

9.1.2. متابعة مشروع المدرسة الرقمية في المدارس الابتدائية التي جهّزت باللوحات الرقمية. وبهذا الصدد، يتعيّن على السيدات والسادة مديري التربية القيام بما يلي:

- توفير الظروف المادية والتنظيمية لتجسيد المشروع، بالتنسيق مع مصالح الجماعات المحلية؛
- السهر على تحضير الفرق البيداغوجية في المدارس المعنية للانخراط في المشروع.

10.1.2. التقيد بمدونة الأدوات المدرسية الرسمية لوزارة التربية الوطنية، للمراحل التعليمية الثلاث.

11.1.2. تحسيس تلاميذ مرحلة التعليم الابتدائي بكيفيات ترتيب المحفظة المدرسية للتخفيف من ثقلها.

2.2. في مجال الكتاب المدرسي:

يعدّ الكتاب المدرسي وسيلة من الوسائل القاعدية للتعلم حيث يندرج ضمن الدعائم البيداغوجية التي تساعد التلميذ على التحصيل الدراسي، طبقا للنصوص التنظيمية السارية المفعول. وتعتبر المؤسسة التعليمية المكان الطبيعي والفضاء الجواري البيداغوجي الأنسب للتلاميذ وأوليائهم، لتمكينهم من اقتناء الكتب المدرسية. وعليه، يتعيّن على مديري التربية الحرص على اتخاذ كل الترتيبات اللازمة لبيع الكتاب المدرسي في المؤسسات التعليمية، وفق المنشور المنظم للعملية، لاسيما ما يلي:

1.2.2- الاعلام الواسع للتلاميذ وأوليائهم بفترة عملية البيع بالمؤسسات التعليمية، والتي تنطلق من نهاية شهر جوان وتنتهي نهاية شهر أكتوبر 2022.

2.2.2-السهر على توفّر حصص الكتب المدرسية في كل مؤسسة تعليمية حسب احتياجاتها الحقيقية.

3.2.2-ضبط قائمة مؤطري عملية بيع الكتاب المدرسي على مستوى كل مؤسسة تعليمية.

3.2- في مجال التقييم البيداغوجي:

1.3.2.العمل على ضمان عقد مجالس الأقسام ومجالس القبول والتوجيه، مع إبلاغ الأولياء بكشوف نتائج التقويم للفصل الثالث من السنة الدراسية**2021-2022** الخاصة بأبنائهم فور الانتهاء منها، لتمكينهم من إجراءات الطعن، والالتزام بالشروط المنظمة له وفق الترتيبات الواردة في القرارات والمناشير ذات الصلة.

2.3.2.العمل على ضمان عقد مجالس التعليم للتشاور والتنسيق بين أساتذة المادة الواحدة أو المواد المتقاربة.

3.3.2. السهر على تنظيم التقويم التشخيصي، لا سيما في بداية السنة الدراسية، قصد إحداث الانسجام في الفوج التربوي انطلاقا من المكتسبات الفعلية للتلاميذ.

4.3.2. السهر على مسايرة المعالجة البيداغوجية لعملية التقويم البيداغوجي وتفعيلها، قصد التكفل الأنجع بالتلاميذ المتعثرين دراسيا، من خلال الكشف عن مواطن الضعف لديهم ومعالجتها آنيا.

4.2. في مجال الإنصاف والإدماج البيداغوجي والتكفل بالتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة:

1.4.2. مضاعفة المجهودات لتعميم التربية التحضيرية، بالتعاون مع القطاعات المعنية، لضمان تكافؤ الفرص والإنصاف بين الأطفال في كل مناطق الوطن، لا سيما في الولايات التي سجّل بها معدل تكفل غير كاف بالنسبة لفئة الأطفال البالغين سن خمس 5 سنوات، مع مراعاة إسناد هذه الأقسام الى الأساتذة الذين استفادوا من التكوين في مجال التربية التحضيرية.

2.4.2. العمل على توسيع فتح أقسام التعليم المكيف للتكفل بتلاميذ السنة الثانية ابتدائي الذين يعانون من صعوبات في التعلم أو من تأخر مدرسي، والسهر على تنصيب اللجان الطبية النفسية البيداغوجية، وضمان مرافقة الأساتذة المكلفين بهذه الأقسام وتكوينهم المستمر.

3.4.2. تدعيم وتعزيز التكفل البيداغوجي بالتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في المؤسسات التعليمية التابعة لقطاع التربية الوطنية، والسهر على فتح أقسام خاصة بالتنسيق مع قطاع التضامن الوطني، مع الحرص على تهيئة الظروف الملائمة لاستقبال هذه الفئة من التلاميذ.

4.4.2. مراعاة تمدرس التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة المتمدرسين بأقسام عادية مع ضمان وجود مرافق لكل تلميذ يبين ملفه الطبي حاجته إلى الدمج الكلي بوجود مرافق، وفق ما ينص عليه المنشور الوزاري المشترك المؤرخ في 03 سبتمبر 2019 المتضمن تذكيرا بالتدابير والترتيبات المتعلقة بتمدرس الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

5.4.2. عدم المطالبة بتجديد رخصة الدخول إلى المؤسسة التعليمية لمرافق الحياة المدرسية عندما يتعلق الأمر بنفس المرافق.

6.4.2. تعزيز التكفل البيداغوجي بالتلاميذ المرضى المكثين في المستشفيات ومراكز العلاج لمدة طويلة بالتنسيق مع قطاع الصحة.

5.2. في مجال التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني:

1.5.2. تعزيز منهجية التوجيه التدريجي نحو الجذعين المشتركين للسنة الأولى ثانوي ومختلف شعب السنة الثانية ثانوي لمساعدة التلاميذ على اختيار المسار الدراسي الذي يتماشى وقدراتهم وقصد التقليص من عدد الطعون في نهاية السنة الدراسية.

2.5.2. احترام ملامح التوجيه لمختلف شعب السنة الثانية ثانوي، مع تشجيع التلاميذ ذوي الملامح المناسبة على التوجيه إلى شعبتي رياضيات وتقني رياضي.

3.5.2. السهر على تعميم فتح شعبتي الرياضيات والتقني رياضي بمختلف خياراته في جميع الثانويات، خاصة عند توفر التأطير المتخصص.

4.5.2. التكفل بحالات إعادة التوجيه وفق الإجراءات التنظيمية المحددة في المنشور رقم 1003 المؤرخ في 29 ماي 2022.

5.5.2. متابعة عملية انتقاء التلاميذ الذين عبروا عن رغبتهم في التوجيه نحو شعبة فنون، وفق ترتيبات المنشور رقم 1116 المؤرخ في 12 جوان 2022، والعمل على تبليغ التلاميذ المقبولين في هذا المسار الدراسي للقيام بإجراءات التسجيل في الثانوية الوطنية المتواجدة بولاية الجزائر، وتوجيه التلاميذ غير المقبولين إلى إحدى شعب السنة الثانية ثانوي وفق التنظيم الساري المفعول.

5.5.2. تنظيم عملية الطعون **مرة واحدة في السنة**، على أن تتم برمجتها ومعالجتها في نهاية السنة الدراسية، خلال الفترة من 17 إلى 21 جويلية 2022، بمراعاة الشروط المحدّدة.

6.2-في مجال المرافقة والتكفل النفسي بالتلاميذ:

1.6.2.مرافقة التلاميذ طوال مسارهم الدراسي، لمساعدتهم على بناء مشروعهم المستقبلي.

2.6.2.ضمان المرافقة النفسية للتلاميذ الذين يعانون من مشكلات نفسية أو صعوبات تعلّمية أو الذين يحتاجون إلى دعم وإرشاد نفسي وتربوي للتكيف وتجاوز العقبات في مختلف مستويات الدراسة.

3.6.2.تفعيل لجنة الإرشاد والمتابعة في المتوسطات، وخلايا الإصغاء والمتابعة النفسية والتربوية في الثانويات.

ثالثا: في الجانب المرتبط بعمليات دعم التمدرس:

يرتكز دعم التمدرس أساسا على التضامن المدرسي الذي تسهر الدولة عليه بهدف ضمان تكافؤ الفرص والنجاح لجميع التلاميذ وتقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية ومحاربة التسرب المدرسي، من خلال تجسيد العمليات التضامنية الآتية:

1.3-في مجال الصحة المدرسية:

يتعين على مديري التربية السهر على تطبيق البروتوكول الخاص بالنظافة والأمن الصحي في الوسط المدرسي، وتعزيز الوقاية من مختلف الأمراض المتنقلة عن طريق المياه، بالتنسيق مع القطاعات المعنية قبل وأثناء الدخول المدرسي، وكذا طيلة السنة الدراسية**2022-2023**.

وقصد التكفل الصحي بالتلاميذ المتمدرسين يتعين عليكم السهر على وظيفية وحدات الكشف والمتابعة وتجهيزها، ومتابعة سيرها، بالتنسيق مع مديريات الصحة والسكان والجماعات المحلية.

2.3. في مجال المنحة المدرسية الخاصة 5000دج:

الحرص على جمع ملفات التلاميذ المعنيين بالاستفادة من المنحة المدرسية الخاصة **5000** دج، وتحويلها الى مصالح البلدية لإدراجها ضمن البطاقية الوطنية قبل الدخول المدرسي **2022-2023**، والسهر على دفع المنحة المدرسية لمستحقيها على أساس القائمة النهائية فور استلامها من اللجنة الولائية، مع التقيد بالآجال المحددة لهذه العملية.

3.3.في مجال الكتاب المدرسي المجاني:

السهر على توزيع الكتاب المدرسي المجاني لفائدة التلاميذ المعنيين بعد ضبط قوائمهم النهائية، مع التقيد بالآجال المحددة لهذه العملية.

4.3. في مجال المنح الدراسية:

السهر على إعداد قوائم التلاميذ المستفيدين من مختلف المنح الدراسية للنظامين الداخلي ونصف الداخلي ومنحة التجهيز، وفق تدابير المنشور المنظم والمحدد للعملية مع احترام الآجال المحددة.

5.3.في مجال التضامن المدرسي:

السعي إلى تجسيد عمليات التضامن المدرسي لفائدة التلاميذ المعوزين، بالتنسيق مع الجماعات المحلية ومديريات النشاط الاجتماعي والتضامن واللجان الولائية للتضامن الوطني وجمعيات أولياء التلاميذ، بالإضافة إلى القطاعات والهيئات الأخرى التي تنشط في هذا المجال.

6.3.في مجال التغذية المدرسية والإطعام:

1.6.3-الحرص على فتح المطاعم المدرسية ابتداء من اليوم الأول للدخول المدرسي بالتنسيق مع الجماعات المحلية، وذلك بتفعيل دور مجلس التنسيق والتشاور، والعمل على تحسين الوجبات الغذائية والحد من تقديم الوجبات الغذائية الباردة.

2.6.3- السهر على ضرورة فتح الداخليات الابتدائية ابتداء من اليوم الأول للدخول المدرسي.

3.6.3. الحرص على فتح النظامين الداخلي والنصف الداخلي في المتوسطات والثانويات ابتداء من اليوم الأول للدخول المدرسي.

7.3- في مجال النقل المدرسي:

1.7.3-السهر على ضمان النقل المدرسي بالتنسيق مع قطاعي الجماعات المحلية والتضامن، خاصة في المناطق البعيدة والمعزولة، وذلك بإعداد قوائم التلاميذ القاطنين فيها والمعنيين بالاستفادة منه، ابتداء من الدخول المدرسي **2022-2023**.

2.7.3- وضع آلية، بالتنسيق مع مصالح مديرية النقل ومصالح الجماعات المحلية، لمراقبة خدمة النقل المدرسي والتجاوزات المحتملة في استغلال الحافلات لأغراض أخرى غير نقل التلاميذ.

رابعا: في الجانب المرتبط بالتكوين وتسيير الموارد البشرية:

4-1 في مجال التكوين:

يعتبر التكوين العنصر الرئيسي الذي يعمل على ترقية المهنيات الجديدة في قطاع التربية الوطنية، أهدافه الاستراتيجية هي نقلة نوعية لتطوير النظام التربوي.ويتم تجسيد ذلك بتنفيذ المخطط القطاعي السنوي للتكوين

وتحسين مستوى الموظفين والمخطط التكميلي له من خلال ستة (6) أنماط تكوين: التكوين البيداغوجي التحضيري، والتكوين المسبق، والتكوين التكميلي قبل الترقية، والتكوين المتخصص، والتكوين أثناء الخدمة، والتكوين عن بعد. لذا، يتعين القيام بما يلي:

1.1.4.متابعة ومواصلة التكوين في مجال:

- تعليمية المواد الأدبية والمواد العلمية لا سيما مادة الرياضيات لكافة المستويات.
- تعليمية المواد في مرحلة التعليم الابتدائي (الرياضيات، اللغة العربية، اللغة الأمازيغية واللغة الفرنسية).
- تعليمية الكفاءات الشفوية للتعليم الابتدائي.
- ترقية أنشطة الإيقاظ والنشاط الثقافي والرياضي في الوسط المدرسي.
- تأطير أقسام التربية التحضيرية وأقسام ذوي الاحتياجات الخاصة والأقسام متعددة المستويات وأقسام التعليم المكيف.
- التقويم البيداغوجي لتطوير آليات المعالجة البيداغوجية.

2.1.4. تنظيم عمليات تكوين مفتشي التعليم الابتدائي للغة العربية واللغة الفرنسية حول الاستعمال البيداغوجي للوحة الالكترونية، قبل الدخول المدرسي 2022-2023.

3.1.4. تنظيم عمليات تكوين الأساتذة الذين يؤطرون الأقسام المعنية باستعمال اللوحة الالكترونية قبل دخول التلاميذ.

4.1.4. تنظيم عمليات تكوينية لفائدة مشرفي التربية الجدد المدمجين في المدارس الابتدائية.

5.1.4.مواصلة تدعيم التكوينات المتعلقة بتحسين الخدمة العمومية والتحسيس حول الفساد ومكافحته، وكذا الحوكمة والوساطة.

6.1.4. تدعيم الثقافة الرقمية واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

7.1.4. مضاعفة التكوين في مجال كفاءات ومهارات القرن 21 في التعلمات.

8.1.4. التكفل بتكوين الأساتذة المتعاقدين أو المستخلفين ومرافقتهم في إطار التكوين أثناء الخدمة.

9.1.4. السهر على متابعة العمليات التكوينية في حدود الاعتمادات المالية الممنوحة مع العمل على ترشيد النفقات.

10.1.4. مرافقة متربصي المدارس العليا للأساتذة في مؤسسات التربية والتعليم وفق الآليات المعمول بها.

11.1.4.-التقيّد بعدد المناصب المالية المفتوحة للتكوين المحددة في المخطط القطاعي السنوي للتكوين وتحسين مستوى الموظفين وكذا في المخطط التكميلي له وعدم تجاوزها.

11.1.4. الحرص على التنسيق الجيد مع المعاهد الوطنية للتكوين لضمان السير الحسن لجميع العمليات التكوينية المتعلقة بمختلف أنماط التكوين.

12.1.4.-عقد دورة تكوينية لفائدة المكلفين بإعداد الاستقصاءات الإحصائية على مستوى مديريات التربية للولايات الجديدة والولايات الأم، تخص إعادة توزيع الدفتر الإحصائي الشامل حسب المؤسسات

والبلديات وفقا للتقسيم المحلي الجديد للولايات، وكذا كيفية ملئه واستغلاله في التسيير البيداغوجي والإداري للمؤسسات التربوية، وفقا لأهداف المنظومة التربوية، مع إدراج استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة في هذا الشأن.

2.4- في مجال تسيير الموارد البشرية:

بغية تحقيق الفعالية والنجاعة في تسيير مستخدمي قطاع التربية الوطنية، يتعين على السيدات والسادة مديري التربية بذل المزيد من المجهودات لإنجاز العمليات المتعلقة بتسيير الموارد البشرية لتحقيق دخول مدرسي ناجح وهادئ، من جهة، ومن جهة أخرى تحسين طرق التسيير واستعمال الحكامة والاعتماد على الشفافية والتشاور في التسيير اليومي لكافة المصالح. ولن يتأتى ذلك إلا بالقيام بالعمليات الآتية:

1.2.4- إعداد وتحضير مخططات تسيير الموارد البشرية السنوية والمصادقة عليها وفق الآجال المحددة في المنشور السنوي الصادر عن المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، والشروع فور المصادقة عليها في تنفيذ العمليات المبرمجة فيها.

2.2.4- مواصلة عملية إدماج المستفيدين من جهازي المساعدة على الإدماج المهني والإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 19-336 المؤرخ في 8 ديسمبر سنة 2019 المعدل، مع العمل على تحيين المعلومات ذات الصلة في النظام المعلوماتي المُعد لهذا الغرض.

3.2.4- الشروع في تحضير ملفات منتسبي جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي قصد مباشرة عملية تحويل عقودهم إلى عقود غير محددة المدة بالتوقيت الجزئي، طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 22-85 المؤرخ في 27 فيفري سنة 2022،الذي يحدد شروط وكيفيات تحويل عقود نشاطات الإدماج الاجتماعي إلى عقود غير محددة المدة بالتوقيت الجزئي.

4.2.4- الانتهاء من العملية المتعلقة بالحركة التنقلية السنوية للمستخدمين وفقا للنصوص التنظيمية ذات الصلة قصد إحداث التوازن في المؤسسات التعليمية من جهة، ومن جهة أخرى تسوية مختلف وضعيات المستخدمين وخاصة معالجة الفائض منهم طبقا للإجراءات المتعلقة بتشخيص الموظفين الفائضين قصد استقرارهم في مؤسساتهم، الشيء الذي يعود بالفائدة على المستخدمين أنفسهم وعلى التمدرس العادي للتلاميذ، وتجنب التحويلات الإدارية المستمرة طيلة السنة الدراسية.

5.2.4- إعداد مقررات التعيين الخاصة بنتائج الحركة التنقلية وتسليمها للمعنيين قبل الخروج إلى العطلة الصيفية، مع تحيين المعلومات في الأرضية الرقمية.

6.2.4- إعادة إدماج المستخدمين الذين كانوا في وضعيات قانونية (القيام بالخدمة، وضع تحت التصرف، الانتداب، خارج الإطار، الإحالة على الاستيداع، الخدمة الوطنية، عطلة مرضية طويلة المدى، تنفيذ أحكام وقرارات قضائية،...).

7.2.4- إعادة تعيين خريجي المدارس العليا للأساتذة في الرتب التي تكونوا من أجلها بالنسبة للذين تم تعيينهم في المتوسطات وفي المدارس الابتدائية، وذلك حسب الاحتياج البيداغوجي.

8.2.4- تعيين فائض خريجي المدارس العليا للأساتذة ما قبل سنة 2022 في حدود الاحتياج البيداغوجي المسجل وباحترام الترتيب حسب الاستحقاق.

9.2.4- تعيين خريجي المدراس العليا للأساتذة المتوقع تخرجهم في سنة 2022، وفقا للاحتياج البيداغوجي.

10.2.4-تعيين وتنصيب منتوج التكوين سواء تعلق الأمر بالمؤطرين الإداريين أو المؤطرين التربويين قبل الدخول المدرسي والعمل على ضمان التحاقهم بمواقع عملهم واستقرارهم فيها.

11.2.4-تنصيب مشرفي التربية الذين أدمجوا في المدارس الابتدائية بما يعالج النقص المسجل في التأطير الإداري في هذه المرحلة ويساهم في التسيير العادي لها.

12.2.4-تجنّب التسيير الإداري والمالي بالتكليف إلا للضرورة القصوى.

13.2.4-تسهيل عملية النقل للموظفين الراغبين في النقل بمجرد استيفاء الشروط الضرورية لذلك، خاصة توفر المنصب الشاغر في الولاية المستقبلة، وعدم اشتراط تقييدها مسبقا في مخطط تسيير الموارد البشرية للتكفل بهم.

14.2.4-ضبط المناصب المالية التي بقيت شاغرة، خاصة في رتب التعليم قصد شغلها قبل الدخول المدرسي.

15.2.4-توظيف الأساتذة بصفة متعاقدين وفق الإجراءات التنظيمية المحددة في التعليمة الوزارية المشتركة المؤرخة في 27 أكتوبر سنة 2021، مع ضرورة التكفل إداريا وماليا بالمعنيين في الآجال المحددة.

16.2.4-تأشير جميع القرارات والمقررات في حينها، بالتنسيق مع مصالح الرقابة المالية وتبليغها لمصالح الوظيفة العمومية المحلية، مما يساهم في إنجاح الدخول المدرسي.

17.2.4-إنشاء وتجديد اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء وفق الإجراءات المحددة في المرسوم التنفيذي رقم 20-199 المؤرخ في 25 جويلية سنة 2020 المتعلق باللجان الإدارية المتساوية الأعضاء ولجان الطعن واللجان التقنية في المؤسسات والإدارات العمومية.

18.2.4-الإصغاء لمختلف ممثلي المستخدمين قصد المساهمة في حلّ الوضعيات المطروحة المتعلقة بالمستخدمين ومعالجتها محليا طبقا للتنظيم المعمول به.

18.2.4- بالنسبة لمديريات التربية بالولايات العشر (10) الجديدة، الإسراع في تطبيق مضمون القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 10 ماي سنة 2022 المعدل والمتمم للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2 يونيو سنة 2002، والمتضمن تنظيم مصالح مديريات التربية ومكاتبها على مستوى الولايات، وذلك عن طريق اقتراح موظفين قصد التعيين على المناصب العليا رئيس مصلحة ورئيس مكتب على مستوى هذه المديريات.

خامسا: في الجانب المرتبط بالهياكل والتجهيزات المدرسية:

تعتمد عملية تحضير الدخول المدرسي بصفة أساسية على إحصاء الهياكل المدرسية المسجلة ضمن مختلف البرامج التنموية الجاري إنجازها والمتوقع استلامها قبل نهاية شهر أوت **2022**. لذلك وجب الاستعداد والتحضير الجيد لتوفير المناخ الملائم لتمدرس التلاميذ، وظروف عمل لائقة للطاقمين التربوي والإداري، سواء كانت المؤسسة المدرسية قديمة أو حديثة الإنشاء عند الدخول المدرسي **2022 - 2023**.

وعليه، يتعيّن إتباع التدابير الآتية:

1.5. زيارة ورشات المشاريع المدرسية أثناء مختلف مراحل البناء والمتابعة الميدانية المستمرة للعمليات المسجلة ضمن مختلف برامج الاستثمار والجاري انجازها، بالتنسيق مع أصحاب المشاريع المكلفين بالإنجاز، وذلك للسهر على احترام المخططات المصادق عليها ومراقبة نوعية الأشغال، مع إعطاء أهمية أكبر للمشاريع المقترحة للدخول المدرسي 2022- 2023، لحثّهم على الإسراع في إنهاء الأشغال وتجنّب كثرة التحفظات عند الاستلام.

2.5. دعوة المصالح المحلية المعنية وبإلحاح على تسمية المؤسسات التعليمية عند وضع الحجر الأساس، وفي كل الأحوال قبل استلامها، وفق التنظيم المعمول به.

3.5. حضور عملية الاستلام المؤقت للمشروع، والحرص على أن تكون هذه الهياكل تستجيب للمعايير التقنية المطلوبة ومكتملة 100%، بما في ذلك التوصيلات بمختلف الشبكات.

4.5. إشراك المفتشين لمختلف المراحل التعليمية، في متابعة إنجاز المشاريع المبرمجة للدخول المدرسي وفي عملية استلامها.

5.5. التقيد بأحكام القرار الوزاري المؤرخ في **10** ديسمبر **2020**، الذي يحدد نمطية البناءات المدرسية.

6.5. السهر على احترام وإتباع التوجيهات والترتيبات عند إعداد وتقديم الملفات الخاصة بطلبات إنشاء و/أو إلغاء الهياكل المدرسية، المرفقة بالمنشور رقم 1072 المؤرخ في 06 جوان 2022، الخاص بجلسات اللجنة الوزارية لإنشاء المؤسسات المدرسية لسنة 2022.

7.5. إلغاء المدارس الابتدائية المغلقة (المهجورة أو المستغلة من طرف قطاعات أخرى)، بحيث أنه يمكن إنشاؤها وإعادة فتحها عندما تتوفر الشروط (عودة السكان، إعادة تهيئتها ...).

8.5. تقديم، إلى اللجنة الوزارية لإنشاء المؤسسات، طلبات إلغاء الداخليات غير المستغلة، والتي لا يمكن استغلالها مستقبلا، بسبب عدم وجود التلاميذ، للانتقال إلى النظام نصف الداخلي أو الخارجي حسب كل وضعية، مما سيسمح لمديرية التربية بحق التصرف في جناح المراقد: تهيئته، تحويله إلى أقسام، إدارة، مطعم،...، ومعرفة العدد الحقيقي للداخليات الموجودة والمستغلة فعليا.

9.5. القيام بأعمال الصيانة والترميم للهياكل المدرسية خلال العطلة الصيفية في حدود الغلاف المالي المخصص لإعادة تأهيل المؤسسات وتجديد تجهيزاتها حسب كل مرحلة تعليمية:

- مباشرة عمليات ترميم وتنظيف المدارس الابتدائية بالتنسيق مع الجماعات المحلية.
- ترميم وصيانة المؤسسات المدرسية (التدفئة، الكتامة، ...).
- تجديد التجهيزات للمؤسسات المدرسية لمختلف المراحل التعليمية.

سادسا: في الجانب المرتبط بالتسيير المالي والمادي للمؤسسات المدرسية:

إن الاعتمادات المالية ضرورية لضمان السير الحسن للمؤسسات المدرسية وخاصة الجديدة منها. ومن أجل تسيير أفضل وترشيد النفقات العمومية، يتعيّن على السيدات والسادة مديري التربية اتخاذ الترتيبات التالية:

1.6. فتح حساب خاص لدى خزينة الولاية لكل داخلية ابتدائية ومتوسطة وثانوية جديدة ، فور استلام قرار انشائها، وإبلاغ المصلحة المعنية بالإدارة المركزية برقم وعنوان الحساب، مرفق بالبطاقة الوصفية نموذج **"933"**، وإعداد مشاريع ميزانياتها فور تلقيها الإعانات المالية المخصصة لها.

2.6. احترام المقاييس المعمول بها عند فتح النظامين الداخلي ونصف الداخلي، وموافاة المصلحة المعنية بالإدارة المركزية قبل تاريخ **15** أكتوبر **2022** بالبطاقة الوصفية نموذج **"933"** للمؤسسات المدرسية المعنية.

3.6. السهر على تطبيق النصوص الرسمية سارية المفعول بشأن شغل السكنات الوظيفية الإلزامية بعد إجراء عملية حركة المستخدمين، مع اتخاذ كل الإجراءات التنظيمية الضرورية لتسوية وضعية حظيرة السكنات الوظيفية الإلزامية.

4.6.احترام الإجراءات المعمول بها عند تقديم طلبات إعانات مالية إضافية و/أو استثنائية والمنصوص عليها ضمن المنشورين الوزاريين رقم 560 المؤرخ في 2014/10/08 ورقم 285 المؤرخ في 2021/06/05.

سابعا: في الجانب المرتبط بالرقمنة:

في إطار التحضير للدخول المدرسي 2022-2023 وبغية تعزيز التسيير الرقمي المعتمد وترقيته، يتعيّنعلى السيدات والسادة مديري التربية ومديري المؤسسات التعليمية كل فيما يعنيه، ضبط وإحكام الترتيبات التالية:

1-7 النظام المعلوماتي:

إن النظام المعلوماتي يستمد وظيفيته وفعاليته من تجدد المعلومات التي يحتويها وتحيينها بصفة دورية ومنتظمة على الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية، مما يجعل قواعد البيانات حية باستمرار وقابلة للاستغلال. وتطبيقا لما ورد في المنشور الإطار رقم 230 المؤرخ في 31 جانفي 2018، وبهدف انجاز جميع العمليات المرتبطة بهذا النظام في آجالها، من خلال ضمان دقة وصحة المعلومات التي يوفرها هذا النظام، يتعين عليكم القيام بما يلي:

- تحيين المعلومات المتعلقة بهياكل المؤسسات التعليمية لمختلف المراحل التعليمية الثلاث بما فيها حجز معلومات المؤسسات الجديدة.
- الانتهاء من عملية حجز الأفواج التربوية للسنة الدراسية 2022-2023 في أجل أقصاه الأسبوع الأخير من شهر أوت 2022، قصد تمكين مديري المؤسسات التعليمية من تسجيل التلاميذ بما فيهم التلاميذ الجدد.
- ضبط وضعية التلاميذ للسنة الدراسية 2022-2023 (حجز التلاميذ الجدد للسنة أولى ابتدائي وتلاميذ أقسام التربية التحضيرية، مع تحيين وضعية تلاميذ السنوات الأخرى).
- التحيين المنتظم والمستمر للبيانات الخاصة بتسيير تمدرس التلاميذ، لاسيما المتعلقة منها بالنقل المدرسي، الكتاب المدرسي، منحة 5000 دج، الإطعام المدرسي، نوع الإعاقة بالنسبة للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة.
- ضبط وضعية الموظفين بما فيهم الموظفين الجدد، وحجز المعطيات الخاصة بهم وتحيينها.
- التحيين المستمر والدائم لحظيرة الإعلام الآلي (ضبط وضعية مخابر المعلوماتية)، وكذا الربط بشبكة الانترنت.

- استغلال المعلومات التي يوفّرها النظام المعلوماتي على جميع المستويات (الإدارة المركزية، مديرية التربية، المؤسسة التعليمية) باعتباره المرجع والمصدر الوحيد للمعلومة.
- استخراج جميع الوثائق الرسمية التي يوفرها النظام المعلوماتي دون سواه، وهذا تطبيقًا للملحق رقم 02 من المنشور الإطار السالف الذكر.

2-7 فضاء الأولياء:

في إطار تعزيز التواصل بين المدرسة والأولياء، وتحسين نوعية الخدمة العمومية، يُطلب من مديري التربية دعوة مديري المؤسسات التعليمية للحرص على:

- الإعلام والتذكير بأهمية التسجيل في فضاء الأولياء، قصد السماح لهؤلاء من الاستفادة من الخدمات التي يوفرها ذات الفضاء،
- التأكد من صحة معلومات الأولياء المدوّنة على استمارة المعلومات المستخرجة من النظام المعلوماتي بعد قيام الولي المفترض بالتسجيل في الفضاء المخصص له، مع ضرورة تأكيد التسجيل مباشرة بعد استلام الاستمارة.

3-7 فضاء الأساتذة:

يندرج استحداث فضاء الأساتذة ضمن مساعي وزارة التربية الوطنية في وضع جسور تواصل بين أفراد الجماعة التربوية، وكذا وضع بيئة ملائمة تسمح للأستاذ أن يصبح أحد الفاعلين الأساسيين في عملية التحول الرقمي، وتمكينه من الاستفادة من الخدمات التي يوفرها النظام المعلوماتي لقطاع التربية، والمساهمة في إثرائه.
وبغية تعزيز دور هذا الفضاء في تحقيق مبدأ الشفافية في التسيير، يتعين عليكم:

- ضبط وضعية الموظفين وتحيين قوائمهم على النظام المعلوماتي قصد تمكين الأساتذة من التسجيل في الفضاء الخاص بهم، والاستغلال الأمثل للخدمات التي يوفرها هذا النظام.
- اسناد الافواج التربوية إلى الأساتذة مباشرة بعد ضبط التوقيت الأسبوعي.
- العمل على ضمان انخراط جميع الأساتذة ضمن هذا الفضاء، من خلال ابلاغهم وتحسيسهم بأهميته.
- الإجابة على الانشغالات وطلبات الوثائق المقدمة من طرف الأساتذة عبر هذا الفضاء في الآجال.

4-7 مشروع اللوحة الالكترونية كوسيلة تعليمية:

في إطار اعتماد اللوحة الالكترونية كوسيلة تعليمية وكآلية لتخفيف ثقل المحفظة لدى التلاميذ، خاصة تلاميذ التعليم الابتدائي، وتجسيدًا لمخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، باشرت وزارة التربية الوطنية في عملية استعمال اللوحة الالكترونية التي تحتوي على الكتاب المدرسي الرقمي عوض الكتاب المدرسي المطبوع في ثمان (8) مدارس ابتدائية. وفي هذا الصدد، وحرصا على التعميم التدريجي للمشروع، سيتم تزويد عدد معتبر من المدارس الابتدائية بالألواح الالكترونية ولواحقها، لوضعها تحت تصرف التلاميذ قبل بداية الدخول المدرسي 2022-2023. وعليه يتعين عليكم:

- توفير ظروف الامن في المدارس الابتدائية التي سيستفيد تلامذتها من الألواح الالكترونية من خلال ضمان الحراسة على مستواها، ووضع شبابيك حديدية على نوافذ حجراتها، وإمكانية تزويدها بكاميرات مراقبة، بالتنسيق مع مصالح الجماعات المحلية.
- السهر والحرص على وضع الالواح الالكترونية تحت تصرف تلاميذ المدارس الابتدائية المستفيدة مع بداية الدخول المدرسي المقبل، وهذا بالتنسيق مع مركز التموين بالتجهيزات والوسائل التعليمية وصيانتها.
- حث مديري المدارس الابتدائية المستفيدة على ضرورة الحفاظ على التجهيزات التي تندرج في إطار هذا المشروع والسهر على سلامتها، وضمان الاستغلال الأمثل لها.
- تحسيس مديري المدارس الابتدائية والأساتذة، والأولياء بأهمية المشروع،
- ضمان المرافقة التقنية المستمرة للمشروع من طرف مهندسي وتقني مديرية التربية.

يرتكز نجاح الدخول المدرسي على تجنيد كل الفاعلين التربويين المكلفين بتنفيذ العمليات المختلفة، بروح الالتزام والثقة المتبادلة. لذا، فإن الأمر يستوجب تنظيم اجتماعات تنسيقية لتحضير الدخول المدرسي على مستوى كل ولاية، تحت إشراف السيدات والسادة مديري التربية، وإعداد ملف متكامل في الموضوع، يقدم لاحقا إلى وزارة التربية الوطنية.

وفي ذات السياق، وقصد المتابعة الدقيقة والفعالة، يتوجب تجنيد كافة أسلاك التفتيش في مختلف العمليات المتعلقة بالدخول المدرسي.

كما يجب السهر على إنجاز الاستقصاءات الإحصائية الضرورية التي توفر المعطيات الميدانية، للسنة الدراسية **2022-2023**، في آجالها، وبالأخص في الولايات المستحدثة، لاستغلالها في التسيير البيداغوجي والإداري للمؤسسات المدرسية وفقا لأهداف المنظومة التربوية، مع توظيف تكنولوجيات الإعلام والاتصال لهذا الغرض.

وفي الأخير، ونظرا للأهمية البالغة التي يكتسيها تحضير الدخول المدرسي، أؤكد على ضرورة تظافر جهود جميع المعنيين، كل من موقع مسؤوليته، للتجسيد الفعلي لكل الترتيبات الواردة في هذا المنشور، ومتابعة تنفيذها بكل عناية، وإبلاغي بكل ما يعترضكم من صعوبات في هذا الإطار لضمان انطلاق الموسم الدراسي **2022-2023** في أحسن الظروف بكل الولايات وفي جميع المؤسسات التعليمية.

رئيس الديوان

أحمد الفضيل

نسخة إلى:

- السيد وزير التربية الوطنية، على سبيل عرض حال؛
- السيد الأمين العام المكلف، للإعلام؛
- السيد المفتش العام للتربية الوطنية، للمتابعة؛
- السيدة والسادة مديرو الإدارة المركزية، للمتابعة.